أجواء متوترة بمصر عشية تظاهرات والجيش يحذر من الاقتراب من وزارة الدفاع

القاهرة – الوكالات: ارتفعت وتيرة التوتر في مصر غداة مواجهات قتل فيها تسعة اشخاص على الاقل وعشية تظاهرات احتجاجية على هذا العنف الذي تحمل حركات سياسية الجيش المسؤولية عنه فيما حذر المجلس العسكري الحاكم المتظاهرين من الاقتراب من وزارة الدفاع.

ودعت احزاب وحركات سياسية عدة من بينها جماعة الاخوان المسلمين، اكبر قوة سياسية في البلاد، إلى تظاهرة في ميدان التحرير الجمعة بينما وجهت حركات شبابية من بينها حركة ٦ ابريل، التي شاركت في اطلاق الانتفاضة ضد حسني مبارك العام الماضي، دعوة إلى ما سمته «جمعة الزحف» باتجاه وزارة الدفاع واعلنت تنظيم مسيرة إلى مقر الوزارة من مسجد النور المجاور.

وقالت حركة ٦ ابريل على صفحتها على شبكة فيسبوك «ندعوكم لمسيرة من مسجد الفتح عقب صلاة الجمعة تضامنا مع معتصمي وزارة الدفاع وتعبيرا عن الغضب من استخدام البلطجة لفض الاعتصام بالقوة وما نجم عنه من حالات وفاة تنكرها الدولة ويتم التستر على الجناة والفاعلين الأصليين أو المحرضين».

واسفرت الاشتباكات التي وقعت يوم الاربعاء بين متظاهرين كانوا يعتصمون قرب وزارة الدفاع في حي العباسية ومهاجمين مجهولين تقول السلطات انهم من اهالي حي العباسية عن سقوط ٩ قتلى، وفق ما أكد الخميس اللواء محمد العصار. وكان اطباء في المستشفى الميداني الذي اقيم في منطقة الاشتباكات قد اكدوا سقوط ٢٠ قتيلا.

ويتهم ناشطون شباب، يطالبون منذ عدة اشهر برحيل المجلس العسكري، الاخير بأنه وراء الدفع بأشخاص لمهاجمة المعتصمين.

وعشية هذه التظاهرات، وجه الجيش الخميس تحذيرا صارما وغير مسبوق منذ اطاحة مبارك في فبراير ٢٠١١ وتوليه السلطة، من اي محاولة قد يقوم بها المتظاهرون للاقتراب من وزارة الدفاع مؤكدا انهم سيتحملون مسؤولية ما يمكن ان يحدث.

وفي ختام مؤتمر صحفي عقده ثلاثة من اعضاء المجلس العسكري، تلا اللواء مختار الملا مساعد وزير الدفاع «بيانا من المجلس الاعلى للقوات المسلحة» أكد فيه ان «المسؤولية والواجب الوطني والقانون وحق الدفاع الشرعي عن النفس وشرف العسكرية يلزم جميع رجال القوات المسلحة بالدفاع والذود عن مقر وزارة الدفاع وجميع المنشآت والوحدات العسكرية باعتبارها رمزا لشرف العسكرية وهيبة الدولة في الوقت نفسه».

واضاف «كل من يتصور أنه يستطيع تهديد أمن الوطن والمواطن أو تهديد القوات المسلحة أو التشكيك في دورها الوطني عليه ان يراجع نفسه». وأكد أن «رجال القوات المسلحة تحملوا منذ اطاحة مبارك كل التجاوزات أما إذا اقترب أحد من عرينهم فكل يحاسب نفسه».

ويتصاعد التوتر السياسي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية التي ستجرى جولتها الاولى في ٢٣ و٢٤ مايو الجاري اي بعد قرابة ثلاثة اسابيع بينما تنظم جولتها الثانية في ١٦ و١٧ يونيو المقبل. وتعهد المجلس العسكري الخميس بأن تكون هذه الانتخابات نزيهة ١٠٠٪. وقال اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع وعضو المجلس العسكري في مؤتمر صحفي «نحن ملتزمون بنزاهة الانتخابات بنسبة ١٠٠٪، ليس لنا مصلحة مع احد ولسنا مؤيدين لاحد المرشحين، كل المرشحين مصريون محترمون».

وأكد أن لجنة الانتخابات الرئاسية «ارسلت لوزارة الخارجية تطلب منها دعوة مندوبي ٤٥ دولة اجنبية كي يتابعوا هذه الانتخابات، كما ارسلت لكل السفارات المعتمدة لايفاد مندوبيها لمتابعة الانتخابات كما صرحت لثلاث منظمات اجنبية بالمتابعة».

واصدرت لجنة الانتخابات الرئاسية مساء يوم الاربعاء بيانا اكدت فيه انها «وافقت لثلاث منظمات دولية على ايفاد ممثليها لمتابعة الانتخابات وهي: مركز كارتر، والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا، وشبكة الانتخابات في العالم العربي».

وأضاف البيان انه تقرر «توجيه دعوة للهيئات المشرفة على الانتخابات في أكثر من أربعين دولة ولعدد من المنظمات الإقليمية الدولية لإيفاد ممثلين عنها لمتابعة الانتخابات».

وتابعت انها «وافقت على توجيه دعوة لمن يرغب من السفارات المعتمدة في مصر عبر وزارة الخارجية لاختيار ممثلين لها لمتابعة الانتخابات».

وشدد اللواء العصار مجددا على ان المجلس العسكري سيترك السلطة قبل ٣٠ يونيو المقبل.

وقال «منذ نوفمبر٢٠١١ ذكرر في كل مناسبة ان المجلس الاعلى ملتزم بتسليم السلطة قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٢ واليوم نعلن بصراحة القوات المسلحة ومجلسها الاعلى ملتزمان بتسليم السلطة قبل ٣٠ يونيو». وتابع «لسنا راغبين في الاستمرار ولسنا راغبين في السلطة ولسنا طلاب سلطة، والمجلس الاعلى ليس بديلا عن الشرعية».

ويتنافس في الانتخابات الرئاسية ١٣ مرشحا ابرزهم الامين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى والقيادي السابق في جماعة الاخوان المسلمين الذي انشق عنها العام الماضي عبدالمنعم ابو الفتوح ورئيس حزب الحرية والعدالة محمد مرسي والقيادي الناصري حمدين صباحي واخر رئيس وزراء في عهد مبارك، احمد شفيق.

○ اللواء محمد العصار خلال المؤتمر الصحفي بالقاهرة. (ا ب)

○ تجمع خارج السفارة السعودية بالقاهرة. (ا ف ب)

المجلس العسكري في مصر يؤكد أن السفير السعودي سيعود إلى القاهرة

القاهرة – الوكالات: قال مساعد وزير الدفاع عضو المجلس العسكري الحاكم في مصر منذ اسقاط حسني مبارك في فبراير ٢٠١١ ان «السفير السعودي سيعود إلى القاهرة والسفارة ستفتح مجددا».

واكد العصار في مؤتمر صحفي أمس الخميس ان «العلاقات ستعود إلى ما كانت عليه وأحسن، والمملكة العربية تقدمت بدعم خلال الفترة الماضية شعورا منها بان مصر سند لأمتها العربية ولا بد تظل واقفة على قدميها». وقررت الرياض يوم السبت استدعاء سفيرها في مصر واغلاق السفارة وقنصليتيها في الاسكندرية والسويس، بسبب تظاهرات مناوئة نددت بالسعودية على خلفية احتجاز المحامي والناشط الحقوقي المصري احمد الجيزاوي في السعودية.

واتهمت السلطات السعودية الجيزاوي بحيازة أقراص مخدرة وهو ما نفته أسرته. ومن المقرر ان يزور وفد برلماني شعبي يضم رئيسا مجلسي الشعب والشورى محمد الكتاتني واحمد فهمي الرياض يوم الخميس من أجل العمل على انهاء الأزمة في العلاقات المصرية–السعودية.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية فايزة ابو النجا يوم الأربعاء ان «حزمة المساعدات تتضمن تفعيل الوديعة المالية التي تبلغ مليار دولار (سيتم ايداعها لدى البنك المركزي المصري) وشراء سندات خزانة بـ ٧٥٠ مليون دولار، اضافة إلى تمويل الصندوق السعودي للتنمية مشروعات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وتمويل شراء بنزين بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، اضافة إلى منحة لا ترد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر».

وتسعى مصر للحصول على مساعدات من دول الخليج وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الافريقي من اجل تمويل عجز في موازنتها يقدر بقرابة ١١ مليار دولار.

في غضون ذلك، وصلت إلى مطار القاهرة بعد ظهر أمس طائرة سعودية خاصة لنقل وفد برلماني برئاسة رئيسي مجلسي الشعب والشورى إلى الرياض للقاء كبار المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لبحث إنهاء الأزمة وعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها.

وصرحت مصادر مسؤولة بالمطار بأن الوفد سيضم حوالي ٤٥ من البرلمانيين المصريين، مضيفة أنه وللمرة الأولى سيسافر الوفد من دون تأشيرات دخول للسعودية بعدما تم وقف منح التأشيرات للمصريين بعد غلق السفارة وقنصليتي المملكة في مصر.

العراق: أوامر حكومية بتقليص حمايات المرجعيات الدينية بسبب رفضها استقبال المالكي

خاص لـ«أخبار الخليج»:

قال مصدر مقرب من حوزة النجف لـ«أخبار الخليج» ان اوامر تقليص حمايات المرجعيات الدينية صدرت عن رئيس الوزراء نوري المالكي مباشرة.

وبين المصدر ان امر تقليص الحمايات جاء كرد فعل من رئيس الوزراء على رفض مرجعية السيستاني استقبال المالكي او ايا من رجالات حزبه او حكومته فضلا عن الانتقادات المستمرة التي يوجهها ممثلو المرجعية خلال خطب الجمعة والتي يتحدثون فيها بنحو صريح عن فساد الحكومة وعدم قدرتها على ادارة البلاد.

المصدر اوضح ايضا ان الحكومة لم تتدخل بما يتناسب مع المخاطر التي اخذت تتعرض لها مكاتب المرجعية في المحافظات الجنوبية والوسطى كما انها لم تضع حدا لما اطلق عليه (حرب المرجعيات) التي كادت ان توقع فتنة بين مرجعية النجف ممثلة بمرجعية آية الله علي السيستاني ومرجعية الحسني الصرخي التي تعرضت مكاتبها لهجمات متواصلة قتل خلالها العشرات خلال الاشهر الماضية.

مصدر مقرب من المالكي أكد أن سياسيا عراقيا معمما طلب من رئيس الوزراء ان يلتقي به على انفراد وحين تحقق له ذلك نقل اليه انزعاج السيستاني من تعيين وزير التربية السابق خضير الخزاعي نائبا لرئيس الجمهورية، مؤكدا ان السيستاني اخبر السياسي المعمم ان المرجعية تعلم علم اليقين مدى فشل الخزاعي، وهو قيادي في حزب الدعوة، واشاعته للمفاهيم الطائفية خلال وجوده على رأس وزارة التربية فكيف يعين نائبا لرئيس الجمهورية؟

المالكي وبحسب المصدر علق على رأي المرجع بالقول ان السيستاني لا يعلم ما الذي يدور في اروقة العملية السياسية وليس لديه تصور عن الاستحقاقات الانتخابية في اشارة لا تقبل الشك الى رغبة المالكي في إبعاد المرجعية عن الشأن السياسي.

يعزز التقاطعات بين حكومة المالكي والمرجعية الدينية محاولات حزب الدعوة اعتماد رئيس السلطة القضائية الاسبق في إيران محمود الشاهرودي مرجعا معتمدا من قبل حزب الدعوة والتقرب في الوقت نفسه من محمد مهدي الآصفي ممثل ولي الفقيه في العراق لتوطيد العلاقة مع مرشد الجمهورية الاسلامية علي الخامنئي والابتعاد تدريجيا ونهائيا عن حوزة النجف.

سودانيون يؤسسون جمعية للإخوة مع جنوب السودان رغم أجواء الحرب

الخرطوم – (ا ف ب): اعلن ناشطون سودانيون أمس الخميس تأسيس جمعية للإخوة بين السودان وجنوب السودان رغم المواجهات العسكرية الجارية على الحدود بين البلدين والمخاوف من اتساع نطاقها إلى حرب شاملة بين السودانين، وقال رئيس تحرير صحيفة الايام السودانية محجوب محمد صالح الذي انتخب لرئاسة الجمعية «ندرك ان العلاقة بين الدول قد تتعرض لتوترات ولكن الضمانة لهذه العلاقة ان تظل العلاقة الشعبية بمنأى عن هذه التوترات الطارئة».

واضاف «لابد ان نحافظ على العلاقات الشعبية حتى تكون الضمان لاستمرار العلاقة، وضمت الجمعية في عضويتها صحفيين واساتذة جامعيين ورجال اعمال ورعاة ابقار يعيشون قرب الحدود مع جنوب السودان، وانفصل جنوب السودان عن السودان في يوليو ٢٠١١ بموجب اتفاق سلام ابرمه الطرفان في ٢٠٠٥ وانهى حربا اهلية امتدت من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٥. وتختلف الدولتان حول عدد من القضايا ابرزها النزاع حول مناطق حدودية والخلاف حول قيمة الرسوم التي يجب ان تدفعها جوبا للخرطوم مقابل تصدير الانتاج الجنوبي من النفط عبر الاراضي السودانية، اضافة إلى وجود مواطني كل من الدولتين على اراضي الدولة الاخرى، ودخلت الدولتان منذ مارس الماضي في مواجهات عسكرية كان اعنفها احتلال قوات جنوب السودان لحقل هجليج النفطي في العاشر من ابريل الماضي قبل ان تستعيدها قوات الخرطوم.

وقال الاستاذ الجامعي الطيب زين العابدين الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمعية «عندما حدث ما حدث في هجليج قال لنا البعض ان الوقت غير مناسب لتدشين الجمعية ولكننا رأينا ان هذا هو الجو المناسب لتسجيل موقف». واضاف «نريد القيام بأنشطة اقتصادية من خلال جمع رجال اعمال من الدولتين ليتعاونوا لتحقيق مصالحهم، كما اننا نحضر لورشة لصحفيين من الدولتين ليسهموا في خفض حالة التوتر بين البلدين من خلال اعمالهم الصحفية».

وتابع «نحضر ايضا لورشة اخرى لمديري الجامعات في الدولتين للاتفاق حول تعاونهما في التدريب والبحث العلمي والدراسات العليا». واعلن محجوب محمد صالح ان الجمعية مسجلة لدى مجلس الصداقة الشعبية العالمية السوداني وهو هيئة شبه حكومية تضم جمعيات صداقة سودانية مع عدد من دول العالم.

من جهة اخرى قال جيشا السودان وجنوب السودان اللذان خاضا اشتباكات اسابيع على طول حدودهما المتنازع عليها أمس الخميس ان الحدود هادئة بعد أن وافقا على خطة الاتحاد الافريقي لوقف اطلاق النار التي تحظى بدعم الامم المتحدة، وأثارت الازمة بين خصمي الحرب الاهلية السابقين مخاوف من العودة إلى حرب شاملة مما دفع الاتحاد الافريقي إلى اصدار انذار للطرفين لوقف القتال مع تهديد مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات اذا لم يمتثلا.

وقال الصوارمي خالد المتحدث باسم الجيش السوداني أمس الخميس انه لا توجد عمليات عسكرية على الحدود وهناك أجواء من الحذر والترقب. وأضاف أن الوضع كان هادئا خلال اليومين الماضيين وأوضح أن الجيش السوداني لم يعلن هدنة رسمية لكن الجبهات هادئة.

وقال فيليب أقوير المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان– جيش جنوب السودان– أيضا ان الحدود التي اندلعت على طولها اشتباكات بين المتمردين المدعومين من الخرطوم ومن جوبا هادئة. وتابع قائلا الوضع على الحدود هادئ في الثماني والاربعين ساعة الماضية.

وبعد عدة جولات من المحادثات الفاشلة لحل المنازعات على صادرات النفط وترسيم الحدود والمواطنة تصاعدت التوترات خلال الشهر المنصرم إلى قتال على طول الحدود غير المرسمة بدقة التي يبلغ طولها ١٨٠٠ كيلومتر.

إرجاء محاكمة نائب رئيس الجمهورية العراقي إلى الخميس المقبل

بغداد – (ا ف ب): أرجأت المحكمة الجنائية المركزية العراقية، الجلسة الغيابية الأولى لمحاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بالإرهاب، أسبوعا إثر طعن تقدم به فريق الدفاع عنه، فيما اعتبر أحد أبرز حلفائه أن القضاء مسيس. وقبل ساعات من بدء إجراءات المحاكمة، شهدت بغداد هجمات بأسلحة وتفجيرات في محيط المحكمة الجنائية المركزية في منطقة الحارثية.

وقالت مصادر وزارة الداخلية إن «جنديا عراقيا قتل بنيران مسلحين مجهولين عند حاجز تفتيش حوالي الساعة ٨،٠٠ بالتوقيت المحلي، فيما انفجرت ثلاث عبوات ناسفة بصورة متزامنة، أسفرت عن إصابة اثنين من خبراء مكافحة المتفجرات». وقال القاضي عبدالستار بيرقدار المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى للصحفيين إن «الهيئة القضائية اتخذت قرارا يقضي بتأجيل الجلسة الأولى إلى العاشر من الشهر الحالي إثر تقديم هيئة الدفاع عن المتهم الهاشمي طعنا إلى محكمة التمييز يدعون من خلاله عدم اختصاص محكمة الجنايات بالنظر في الدعاوى التي يكون فيها ذوو المناصب العليا في الدولة طرفا». وكان مجلس القضاء الأعلى قرر محاكمة الهاشمي الموجود حاليا في تركيا، غيابيا يوم الخميس بثلاث جرائم قتل.

٣٤ قتيلا على الأقل في هجوم استهدف سوقا للماشية شمال نيجيريا

لاجوس – (ا ف ب): قتل ٣٤ شخصا على الأقل في هجوم بالأسلحة والمتفجرات استهدف في وقت متأخر من ليل الأربعاء سوقا للماشية في شمال شرق نيجيريا، كما أعلن أمس الخميس مسئول في فرق الإسعاف معربا عن خشيته من ارتفاع الحصيلة.

وقال المسئول لوكالة فرانس برس طالبا عدم الكشف عن هويته إن «أربعا وثلاثين جثة نقلت إلى المستشفى» بعد الهجوم الذي وقع في بوتيسكوم في ولاية يوبي، معربا عن تخوفه من سقوط أكثر من ٥٠ قتيلا، لأن عائلات قد دفنت قتلاها. وأضاف «لدينا حوالي ٢٢ جريحا».

رئيس وزراء ليبي سابق يؤكد أن القذافي موّل حملة ساركوزي عام ٢٠٠٧

تونس – (ا ف ب): أعلن البغدادي المحمودي آخر رئيس وزراء في عهد العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، والمسجون في تونس، ان القذافي مول حملة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الانتخابية عام ٢٠٠٧ كما نقل عنه محاميه. وقال بشير الصيد محامي رئيس الوزراء الليبي السابق يوم الخميس في مؤتمر صحفي في تونس ان المحمودي «يؤكد أن معمر القذافي وبالتالي نظامه والمسؤولين معه قد مولوا الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي سنة ٢٠٠٧».

وأضاف البغدادي المحمودي بحسب محاميه «نحن كليبيين وكنظام معمر القذافي، قد مولنا وشاركنا في تمويل الحملة الانتخابية لساركوزي بمبلغ مالي مهم جدا بحوالي ٥٠ مليون يورو».

وتابع «هذه الصفقة فيها وثيقة رسمية من المحفظة الافريقية للاستثمار (صندوق سيادي ليبي يستثمر في إفريقيا من عائدات النفط الليبية) وقعها موسى كوسا (رئيس الاستخبارات الليبي السابق) بتعليمات من العقيد الشهيد معمر القذافي».

وتساءل البغدادي المحمودي بحسب محاميه «لماذا تغير ساركوزي بعد أن عقدنا معه هذه الصفقة... لماذا هذا الحقد الذي صبه على ليبيا ولماذا كان أول المبادرين بالهجوم على ليبيا (مع الحلف الاطلسي)؟».

وأفاد المحامي مبروك كرشيد رئيس هيئة الدفاع عن البغدادي المحمودي ان موكله يتهم نيكولا ساركوزي بممارسة ضغوط على تونس حتى تحتفظ بالمحمودي في احد سجونها من دون تهم. وقال لفرانس برس ان موكله «في حالة (صحية) حرجة وتم نقله مساء الأربعاء إلى المستشفى».

واعتقل البغدادي المحمودي في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١ جنوب تونس عندما كان يحاول التسلل إلى الجزائر المجاورة على متن سيارة رباعية الدفع. وتحتفظ تونس بالمحمودي في سجن المرناقية قرب العاصمة تونس. وطلبت ليبيا رسميا من تونس تسليمها المحمودي لإحالته أمام القضاء. وتتهم ليبيا المحمودي بالفساد المالي في عهد معمر القذافي، وبـ«التحريض» على اغتصاب نساء ليبيات خلال ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ التي أطاحت بنظام القذافي.

○ القذافي وساركوزي في صورة أرشيفية. (ا ف ب)

العفو الدولية: حرية التعبير في السودان تتعرض لهجمات متزايدة

الخرطوم – (ا ف ب): أعلنت منظمة العفو الدولية أن الصحفيين وحرية التعبير بشكل عام يتعرضون لهجمات متزايدة في السودان، حيث تمت مصادرة صحف وملاحقة صحفيين لأسباب «واهية». وقال اروين فان دير بورت، مدير إفريقيا في المنظمة، إن «المضايقات والتعرض للانتقادات من قبل الحكومة تكثفت منذ يناير ٢٠١١» مع بدء الربيع العربي وقبل تقسيم البلاد.

وأضاف في بيان نشر أمس الخميس بمناسبة يوم حرية الصحافة، أن «السلطات السودانية أغلقت ١٥ صحيفة وصادرت أكثر من ٤٠ نسخة صحف وأوقفت ثمانية صحافيين ومنعت اثنين منهم من الكتابة، مما يؤثر بشكل جدي على حرية التعبير». وقد أقفلت أجهزة المخابرات ثلاث صحف هذا العام. وأوضحت المنظمة أن «السلطات تسللت إلى وسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب لمتابعة ناشطين يستعملون هذه الوسائل لتقاسم المعلومات والتنسيق مع متظاهرين».